مازالوا بحاجة إلى الأمان

النازحون داخلياً في شرق تشاد

منظمة العفو الدولية

© Amnesty International

© Amnesty International

«هنا ..هذا الموقع أكثر أماناً من قريتنا مسقط رأسنا. فلدينا هنا الأساسيات مثل المدارس والمراكز الصحية وماء الشرب. نحن... نود العودة، ولكن انعدام الأمن المتفشي هناك شديد للغاية».

أحد ممثلي النازحين داخلياً في مخيم كوبيغو، يونيو/حزيران 2010

انقضى أكثر من أربعة أعوام بعدما أجبر الصراع الداخلي والعنف بين الجماعات العرقية والهجمات من جانب العصابات المسلحة مئات الألوف على الفرار من ديارهم في شرقي تشاد، ومايزال نحو 170 ألف شخص نازحين نزوحاً داخلياً ومعظمهم من النساء والأطفال وهم غير قادرين على العودة إلى بيوتهم في أمان وكرامة. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة فإن حوالي 48 ألف من النازحين داخلياً قد استطاعوا العودة إلى قراهم الأصلية، ومعظمهم في منطقتي أواداي ودارسيلا.

إن انعدام الأمن في هذه القرى وانتشار الأسلحة الصغيرة بها يمنع هؤلاء النازحين من العودة إلى ديارهم. كما أن نقص الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والصحة والتعليم في قراهم الأصلية يشكل عقبة أخرى في سبيل عودتهم.

ساعد وجود بعثة الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (MINURCAT) على الانقاص من انعدام الأمان ومن انتهاكات حقوق الإنسان في بعض مناطق شرقي تشاد بما في ذلك مخيمات النازحين داخلياً. وعلى الرغم من تواصل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة التشادية والسودانية وقوات الأمن التشادية والتي شملت تجنيد الأحداث والعنف الجنسي أو القائم على أساس من الجنس، فإن معدل تكرارها قد تناقص. والآن ثمة مخاوف من أن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى المزمع في 31 ديسمبر/كانون الأول سوف يعرض التحسن في الأمن إلى الخطر.

وفي شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران 2010 أمضى وفد منظمة العفو الدولية ثلاثة أسابيع في شرقي تشاد. وقد التقى أعضاء الوفد بنساء ورجال يمثلون النازحين داخليا المقيمين في ستة مخيمات هي: «غسير» و«كوبيغو» و«غورونكوم» و«غانشور» و«سنور قرب غوزبيدا». وكمعظم مخيمات النازحين في شرقي تشاد، تم وضع سكان المخيمات الستة في تجمعات وفقاً لقراهم الأصلية. ففي مخيم غورونكوم على سبيل المثال، التقى أعضاء الوفد بعشرات من الأشخاص يمثلون القرى الخمس والعشرين القريبة من مودينا.

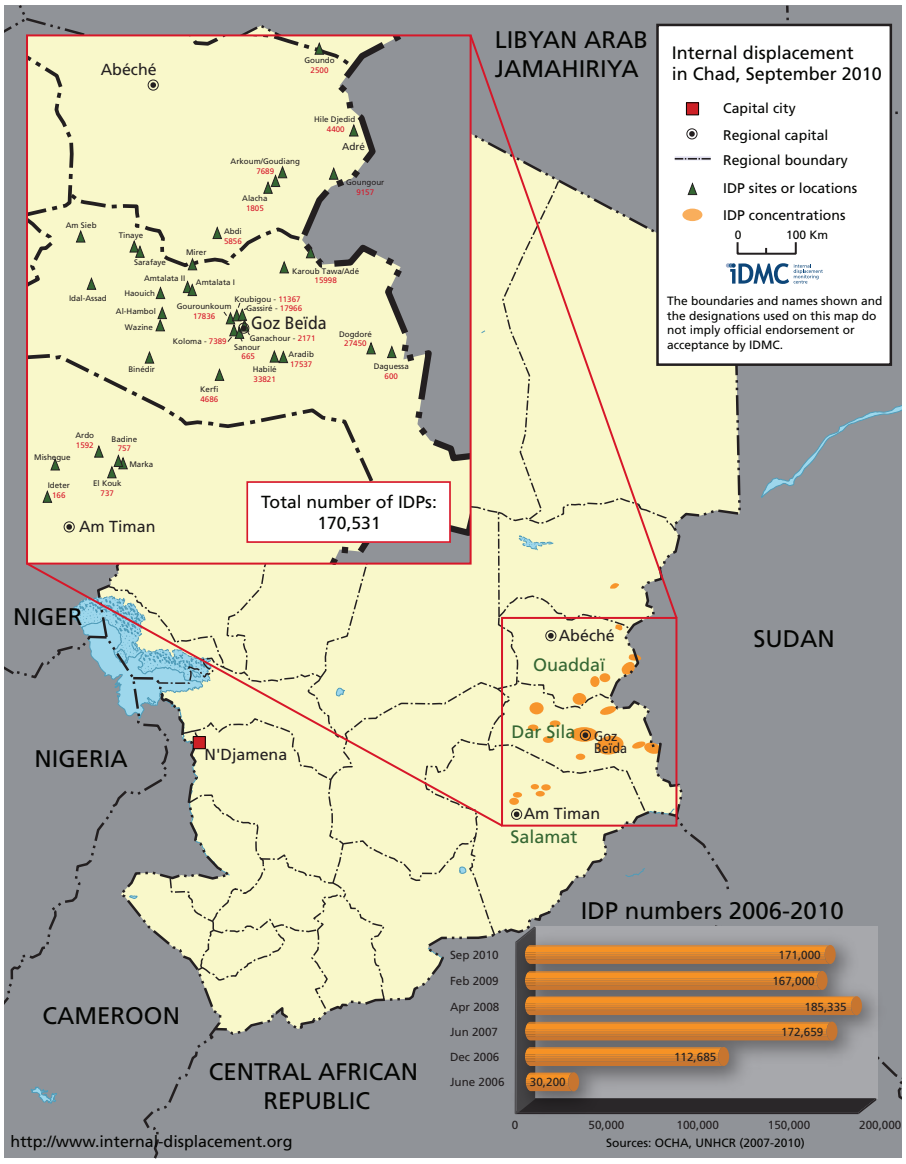

© IDMC

أعلى: مواقع مخيمات النازحين داخلياً ومساحاتها

يمين: نساء نازحات داخلياً في مخيم غسير يتحدثن إلى مندوبي منظمة العفو الدولية، مايو/ أيار 2010

مازالت العودة إلى الديار غير آمنة

معظم النازحين داخلياً فرّوا من منازلهم في عام 2006 وذلك عندما عانى المدنيون في شرقي تشاد من أعداد متزايدة من الهجمات المتعمدة والموجهة التي ارتكبتها كل من ميليشيات «الجنجاويد» من السودان عبر الحدود وجماعات تشادية محلية مسلحة. ويستخدم ممثلو النازحين الداخليين مصطلح «الجنجاويد» للدلالة على كل مسلح يمتطي صهوة جواد.

وفي مخيم غرونكوم للنازحين داخلياً ذكر ممثلوهم لمنظمة العفو الدولية أنه منذ وصولهم عام 2006 لم يرجع أحد منهم إلى قراهم الأصلية وذلك لانعدام الأمن ولكونها تبعد نحو 200 كيلومتر، مما يجعل الوصول إليها مشياً يحتاج حوالي ثلاثة أيام.

ووصف الذين أجرى مندوبو العفو مقابلات معهم كيف أن بعض الأشخاص حاولوا العودة إلى قراهم الأصلية، لزراعة المحاصيل أساساً، بيد أن أبناء قبائل عرقية أخرى قد استفزت كثيراً منهم وهددتهم وهاجمتهم واغتصبتهم بل وقتلت بعضهم، ومن بين المهاجمين من وصفوا بأنهم «عرب» يرعون مواشيهم في أراضي النازحين.

إن محنة الذين رجعوا قد جعلت غيرهم يخافون من الرجوع إلى ديارهم لئلا يهاجمون مثلهم.

من هو الشخص النازح داخلياً؟

وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة الإرشادية حول النزوح الداخلي فإن النازحين داخلياً هم الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من منازلهم بسبب نزاع مسلح أو عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من صنع البشر، وهم لم يعبروا حدود [دولهم] بعد. ولهم نفس الحقوق والحريات التي لغيرهم من الأشخاص في دولهم – ويحميهم القانون المحلي والحقوق الدولية للإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الإقليمي. وليست لهم نفس الحماية التي يمنحها القانون الدولي للاجئين كما لا توجد معاهدة دولية محددة لحمايتهم.

في مخيم كولوما للنازحين داخلياً، بعض النساء ينتظرن تحت ظل شجرة اجتماعاً مع موفدي منظمة العفو الدولية، يونيو/حزيران 2010.

«نعرف أربعة أشخاص رجعوا إلى القرى في أغسطس/آب 2009 وقتلهم قطاع الطريق والأشخاص الأربعة هم: لموم آدم (50 عاماً) وإشاكة محمد (45 عاماً) وعبد الرحيم عمر (60 عاماً) وعباس دلما (27 عاماً). وكلهم رجعوا إلى قرية تسي ليحاولوا زراعة المحاصيل والاستقرار هناك كما كانوا.

«وذات ليلة، كان كان عبد الرحيم وإشاكة يجلسان أمام منزلهما عندما دخله رجلان مسلحان وحاولا سرقة حميرهما. وعندما حاولا المقاومة أطلق المسلحان عليهما النار وقتلاهما.

«لقد قتل كل من لمون وعباس عندما ذهبا لإنقاذ أخواتهما. كان أربع من الأخوات قد ذهبن لجلب الماء عندما اقتاد رجلان اثنتين منهما ليغتصباهما. وعادت الأختان الأخريان إلى البيت لتخبرا أخويهما. وذهب الأخوان لمون وعباس وراء الرجلين غير أنهما قتلا الأخوين. ومنذ هاتين الحادثتين لم يرجع أحد إلى هناك قط».

أحد ممثلي النازحين داخلياً من سكان مخيم غانشور، يونيو/ حزيران 2010

«إن الحكومة التشادية تنشر قوات الأمن حول القرى الأصلية بأقل أعداد مما يجعل هذه القوات غير قادرة على حماية نفسها بشكل سليم من قطاع الطرق ناهيك عن توفير الأمان للآخرين. زد على ذلك، أن «الجنجاويد» مسلحون تسليحاً جيداً مما يجعل قوات الأمن الحكومية لا تستطيع سوى القليل في مواجهتهم. ومثال على ذلك، أن رجالاً مسلحين قتلوا جنديين وثلاثة مدنيين في بداية مايو/ أيار 2010 في قرية وادي كدجا قرب أدي على مقربة من الحدود مع دارفور. حاول الجنود التشاديون القبض

© Amnesty International

على قطاع الطرق بعد أن اشتكى أحد الراجعين من أنهم سرقوا منه بعض السلع.

«إن فشل الحكومة التشادية في اتخاذ الخطوات المناسبة لتقدم إلى العدالة أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة على النازحين داخلياً قد سمح باستمرار مناخ الإفلات من العقاب في شرقي تشاد.

«قد تعد الحكومة بأن الأمن سوف يتحقق، لكن هذا غير حقيقي. لقد فشلوا دائماً في اتخاذ أي عمل – لايقبضون على المجرمين، أحياناً يقبضون عليهم لكنهم يطلقون سراحهم عندئذ، هناك إفلات من العقاب منتشر انتشاراً واسعاً».

أحد ممثلي النازحين داخليا في مخيم كولوما، مايو/ أيار 2010

الخدمات الأساسية في القرى قليلة

«عندما وصلنا هنا، اكتشفنا أشياء لم تكن لدينا في قرانا أبداً، علاوة على الأمن النسبي الذي نتمتع به. فهنا لدينا ماء ومراكز صحية ومدارس لأطفالنا مالم نكن نملكه إطلاقاً من قبل. لقد اكتشفنا هنا أننا آدميون وأن حقوقنا تحترَم».

مخيم غورونكوم، يونيو/حزيران 2010

في مخيمات النازحين داخلياً، توفر المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الاحتياجات الأساسية مثل الماء والرعاية الصحية والتعليم. وكثير من الناس في هذه المخيمات قالوا إن الحكومة لم تزودهم بنفس الخدمات الأساسية عندما كانوا يعيشون في قراهم. وهم يريدون قبل مغادرة المخيمات ضمانات بأنهم سيتلقون نفس المستوى من الخدمات فور رجوعهم إلى قراهم.

وعلى أي حال، ورغم ذلك، فقليل من الأشخاص رجعوا، وخاصة إلى المناطق البعيدة عن الحدود السودانية والتي يمكن الوصول منها إلى المراكز الإنسانية مثل كرفي، غوز بيدا وكوكو- أنغرانا. وقرية لوبوتيغ في دارسيلا هي إحدى القرى التي رجع إليها النازحون داخلياً لأنه، وفقاً للسلطات التشادية، تم تنسيق المساعدات والأمن بحيث تضمن أنهم سالمون ويحصلون على الخدمات الأساسية.

« منذ أن غادرنا قرانا في عام 2006 و عام 2007 ونحن لانشعر بأن الأمان قد تحسن على الإطلاق».

ممثلو النازحين داخليا من سكان مخيم كولوما، مايو/ أيار 2010.

© Amnesty International

الاستجابات الوطنية والدولية

في أغسطس/ آب 2010 وافقت وزارة الاقتصاد والتخطيط التشادية على برنامج وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع الحكومة التشادية والهيئات الإنسانية والتنموية. وهو برنامج العالمي للمعافاة في شرق تشاد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الذي يشكل الإطار الجامع للاستجابات للتحديات العديدة التي واجهها الأشخاص المتأثرين بالنزاع في شرقي تشاد، وكثير منهم نازحون داخلياً. وتهدف الاستراتيجية إلى إيجاد حلول مستدامة للنازحين داخلياً تشمل خلق الظروف المواتية لعودة آمنة وكريمة. وأي عودة للنازحين يجب أن تحترم المعايير التي وضعتها اللجنة الدائمة للوكالات وهي الهيئة التي تنسق المساعدات الإنسانية. ومعايير هذه اللجنة هي السلامة على المدى الطويل والأمن وحرية الانتقال، ومستوى ملائم من الحياة وهذا يشمل الطعام والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم الأساسي.

في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2010 أكد مندوب تشاد في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة التزام بلاده وعزمها على حماية المدنيين ومن بينهم النازحين داخلياً. كما أكد كذلك على أن تنفيذ الخطة المحدثة الخاصة بقوة الأمن المسماة بكتيبة الأمن المتكاملة سوف تمكن هذه القوة من التكفل بأمن مخيمات النازحين داخلياً وتوفير مرافقين أمنيين. كما أن القوة الجديدة بالتنسيق مع القوات الأمنية الأخرى أي الدرك الوطني والحرس الوطني والبدوي التشادي.

واجبات الحكومة

«يجب أن توفر الحكومة الأمن لقرانا الأصلية وأن تعامل جميع المواطنين في هذا البلد على قدم المساواة».

شاب من النازحين داخلياً، في مخيم كولوما، يونيو/ حزيران 2010

تتحمل الحكومة التشادية المسؤولية الأولية في صيانة الأمن في أراضيها بما في ذلك أمن النازحين داخلياً وحماية حقوقهم الإنسانية طبقاً لمبادئ الأمم المتحدة الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي. وهذه المبادئ الإرشادية معترف بها كإطار دولي هام لحماية الأشخاص النازحين داخلياً. وميثاق الآتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين في أفريقيا (ميثاق كمبالا) والذي تبناه الاتحاد الأفريقي في أكتوبر/ تشرين الأول 2009 هو أول وثيقة إقليمية ملزمة قانونياً تركز بوضوح على حقوق النازحين داخلياً، وسوف توضع موضع التنفيذ حالما صدقت عليها خمس عشرة دولة أفريقية. وقد وقعت تشاد على ميثاق كمبالا، لكنها لم تصادق عليه.

وتعرف مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية وميثاق كمبالا بالحقوق والضمانات المتعلقة بحماية الأشخاص النازحين داخلياً في كافة أطوار النزوح. وهي توفر الحماية ضد النزوح التعسفي، وتقدم الأسس للحماية والمساعدة أثناء النزوح، وتبين ضمانات العودة الآمنة، وإعادة التوطين والتئام الشمل. وعلى الرغم من أن مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية ليست ملزمة قانونياً، فإنها تتوافق مع حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي وتعكس روحها.

ومبادئ الأمم المتحدة الإرشادية تعيد التأكيد على حقوق الإنسان التالية والمضمونة دولياً:

- الحق في التمتع بنفس الحقوق مثل الجميع وعدم التعرض لتمييز نتيجة النزوح (المبدأ 1).
- الحق في عدم التعرض للنزح التعسفي (المبدأ 6).
- الحق في الطعام والماء والملجأ والرعاية الصحية والتعليم. وإذا لم تستطع السلطات المحلية توفير هذه الأمور ينبغي عليها أن تقبل المساعدات من المجتمع الدولي (المبدآن8، 18).
- حق حرية الانتقال وحرية المرء في اختيار سكنه بما في ذلك «الحق في الانتقال بحرية في وخارج المخيمات أو المستوطنات الأخرى» (المبدأ 14).
- الحق في العودة الطوعية إلى الموطن، في سلامة وكرامة، أو إعادة التوطن الطوعي في جزء آخر من البلاد (المبدآن 29، 28).

ممثلو النازحين داخلياً في مخيم كوبيغو يتحدثون مع موفدي منظمة العفو الدولية، مايو/ أيار 2010.

وتتبع واجبات الحكومة التشادية إزاء النازحين داخلياً من دستور البلاد. إذ ينص الدستور في المادة 17 على حرمة النفس البشرية وأنها لا تنتهك. ولكل فرد الحق في الحياة والكرامة والأمن والحرية وحماية حياته الخاصة وممتلكاته.

ويجب على السلطات التشادية، بدعم من المجتمع الدولي، زيادة الجهود من أجل تأمين الأحوال المعيشية الملائمة للنازحين داخلياً بما في ذلك الرعاية الصحية والطعام والماء والتعليم وكذلك ضمانات العودة الآمنة المتمشية مع مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية وميثاق كمبالا.

مسؤوليات المجتمع الدولي

تقع على الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي المسؤولية في التأكد من أن كافة المدنيين في شرقي تشاد بمن فيهم النازحين داخلياً يتلقون الحماية الفعالة وأن تقدم الدعم الكامل لمثل هذه الجهود من قبل الحكومة التشادية.

© Amnesty International

أعلى: أحد ممثلي مخيم غورونكوم للنازحين داخلياً، يكتب على الرمال كلمة «جنجاويد» باللغة العربية، بينما كان يشرح الخطر الذي يشكله هؤلاء المسلحون راكبو الخيل على أمنهم، يونيو / حزيران 2010.
صورة الغلاف: نسوة في مخيم كولوما للنازحين داخلياً، تشاد، يونيو 2010

بادروا إلى التحرك الآن

نرجو أن تكتب إلى السلطات التشادية، مناشداً إياها أن:

- تكفل عدم إكراه الأشخاص النازحين داخلياً أو إجبارهم على العودة إلى مناطق قد يتعرضون فيها لخطر انتهاكات فادحة لحقوقهم الإنسانية أو الاعتداء عليها، كما تتكفل بالاحترام الكامل لمبادئ الأمم المتحدة الإرشادية و ميثاق كمبالا بما في ذلك حق حرية الانتقال وحق حرية اختيار السكن.
- تعيد الأمن إلى القرى الأصلية للنازحين وذلك بنشر أعداد كافية من عناصر الأمن والشرطة في تلك المناطق لحماية المدنيين من هجمات الجماعات العرقية المسلحة وقطاع الطرق.
- تنهي الحصانة لمنتهكي حقوق الإنسان بالتيقن من أن كل الانتهاكات والاعتداءات على الحقوق الإنسانية للنازحين داخلياً يتم التحقيق فيها بشكل سريع وفعال ودقيق ونزيه، وأن المسؤولين عن تلك الانتهاكات يقدمون إلى العدالة في محاكمات تتبع المعايير الدولية.
- تتتيقن من إتاحة الخدمات الأساسية مثل المدارس والمراكز الصحية والماء ويمكن الوصول إليها في القرى التي يعود إليها النازحون.
- تتتيقن من أن النازحين داخليا قد تم إعلامهم بشكل كامل عن حقوقهم الآمنة والطوعية في العودة إلى قراهم الأصلية أو في إعادة التوطن في أي مكان آخر في البلاد. ويجب تهيئة الآليات للتيقن من أن كافة النازحين قد تم تزويدهم بالمعلومات الملائمة الأوضاع الأمنية والمادية في قراهم الأصلية. كما ينبغي على السلطات من اشترك النازحين داخلياً اشتراكاً كاملاً في تخطيط وإدارة عودتهم أو إعادة توطنهم.

نرجو إرسال مناشداتكم إلى:

فخامة السيد إدريس دبي إتنو
رئيس جمهورية تشاد
HE Idriss Deby Itno
President of Chad
Présidence de la République
BP 74
N'Djamena, Chad
Fax: + 235 22 51 45 01

السيد محمد علي حسن
وزير الاقتصاد والتخطيط
Mr Mahamat Ali Hassan
Minister of Economy and Planning
BP 286
N'Djamena, Chad
Fax: + 235 22 51 45 87

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.8 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

ديسمبر/كانون الأول 2010
December 2010
رقم الوثيقة:
Index: AFR 20/012/2010
Arabic

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org